العرب
السبت 2021/10/02
السنة 44 العدد 12197

قبرص تتهم تركيا بالسعي لتأسيس إمبراطورية عثمانية جديدة شرق المتوسط

نيكوس كريستودوليديس: عسكرة أنقرة لسياستها الخارجية مصدر قلق كبير لدول المنطقة

وجهت قبرص اتهامات حادة إلى تركيا بأنها تسعى للهيمنة الإقليمية وللمزيد من التوسّع في العديد من الجبهات لإرساء الإمبراطورية العثمانية الجديدة، وخير دليل على ذلك الإعلان الأخير لأردوغان عن إنشاء قاعدة للطائرات دون طيار في شمال قبرص الانفصالي.

واشنطن - اتهم وزير خارجية جزيرة قبرص المقسمة نيكوس كريستودوليديس الرئيس التركي بمحاولة الترويج لإمبراطورية عثمانية جديدة في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط، وقال إن مثل هذا النهج في الجغرافيا السياسية يمكن أن يؤثر سلبا على الأمن الإقليمي.

وفي مقابلة مع وكالة "أسوشيتد برس" أشار كريستودوليديس، الذي تنقسم دولته الواقعة في البحر المتوسط إلى شمال قبرصي تركي منفصل وجنوب قبرصي يوناني معترف به دوليا وعضو في الاتحاد الأوروبي، إلى ما أسماه السلوك التركي العدواني الممتد من قبرص إلى سوريا والعراق وليبيا ودول عربية أخرى في المنطقة.

وقال كريستودوليديس "نرى عسكرة السياسة الخارجية التركية، وهذا مصدر قلق كبير لجميع دول المنطقة".

> الحكومة التركية تصر على أن تحرّكاتها في البحر الأبيض المتوسط موجهة نحو حماية مصالحها ومصالح القبارصة الأتراك

وذكّر وزير الخارجية القبرصي بالإمبراطورية العثمانية التي سيطرت على جزء كبير من جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا وشمال أفريقيا بين القرن الرابع عشر وأوائل القرن العشرين من القسطنطينية، التي تعد الآن أكبر مدينة في تركيا (إسطنبول). ودخلت الإمبراطورية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا والقوى المركزية التي هُزمت، مما أدى إلى تفككها وصعود الجمهورية التركية الحديثة.

واستشهد بسياسة وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو المتمثلة في "صفر مشاكل مع الدول المجاورة"، والتي كانت مفهوما رئيسيا لحزب العدالة والتنمية الحاكم بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان.

وقال "من صفر من المشاكل مع الجيران، ينتهي بنا المطاف اليوم مع وجود مشاكل لتركيا مع جميع الجيران. لا توجد دولة واحدة ليس لديها مشاكل مع تركيا".

وأضاف الوزير القبرصي "ما نشهده من تركيا هو محاولة للترويج لسياسة عثمانية جديدة في المنطقة. تركيا تريد أن تصبح المهيمنة الإقليمية".

وأجريت المقابلة مع كريستودوليديس الاثنين، وهو اليوم الأخير من الاجتماع السنوي رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد أن استضاف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس وزعيم القبارصة الأتراك إرسين تاتار على أمل العودة إلى المفاوضات لإعادة توحيد الدولة الجزيرة المتوسطية.

وقبرص مقسمة منذ عام 1974 عندما أرسلت تركيا قوات إلى الجزيرة لمواجهة الانقلاب المدعوم من اليونان. وفي عام 1983 أعلنت قيادة القبارصة الأتراك قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص والتي لم تعترف بها إلا أنقرة.

وانتهت جولات عديدة من المحادثات التي توسطت فيها الأمم المتحدة بالفشل، وانتهت آخر دفعة للتوصل إلى اتفاق سلام في يوليو 2017 بحدّة. وأدى هذا الاجتماع أيضا إلى تحول من جانب تركيا والقبارصة الأتراك نحو السعي لاتفاق الدولتين بدلا من السعي وراء هدفهم المعلن بإعادة توحيد البلاد كاتحاد فيدرالي يتكون من منطقتين تتحدثان اليونانية والتركية على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتبدو عين تركيا مصوّبة نحو ثروات قبرص الطبيعية التي تظهر على أنّها الشغل الشاغل لأنقرة.

وتنفي الحكومة التركية التي تفتخر بماضي البلاد العثماني أن تكون لديها طموحات توسعية في المنطقة وتصر على أن تحرّكاتها في البحر الأبيض المتوسط موجهة نحو حماية مصالحها ومصالح القبارصة الأتراك في الجزيرة المقسمة ضد ما تعتبره قبرص الحدود البحرية لليونان غير المتناسبة والمطالبات الاستكشافية للطاقة.

وتحتفظ تركيا بقوات في شمال العراق وتنفذ عمليات عبر الحدود هناك بشكل متكرر لمحاربة المسلحين الأكراد. كما أرسلت قواتا إلى سوريا بهدف معلن يتمثل في تطهير حدودها من الميليشيات المرتبطة بالتمرد الكردي. وقدمت تركيا في ليبيا دعما عسكريا لحكومة طرابلس، مما ساعد على قلب التوازن في الصراع ضد القوات المتمركزة في بنغازي والتي تسيطر على الشرق. كما وقّعت تركيا اتفاقية مع حكومة طرابلس لترسيم الحدود البحرية مما أثار احتجاجات من اليونان وقبرص.

ويقول كريستودوليديس إن إعلان أردوغان الأخير عن قاعدة للطائرات دون طيار في شمال قبرص الانفصالي هو مثال على سياسة تركيا العثمانية.

و"السبب الرئيسي لإنشاء قاعدة الطائرات المسيّرة هذه هو السيطرة على الشرق الأوسط والسيطرة على إسرائيل والسيطرة على مصر. ليس الأمر موجّها إلى قبرص لأنك لست بحاجة في الواقع إلى قاعدة طائرات دون طيار في قبرص لكي ترى الوضع في الجزيرة"، على حدّ قوله.

وحسب كريستودوليديس فإن الحكومة القبرصية تعارض بشدة حل الدولتين لأنه سيمنح تركيا السيطرة الكاملة على شمال قبرص أو ما يسمى بـ"دولة القبارصة الأتراك ذات السيادة"، وهذا ليس هو الحال اليوم لأن تركيا فقط هي التي تعترف بالشمال القبرصي التركي وليس المجتمع الدولي.

وقال الدبلوماسي القبرصي الكبير إنه لفهم سياسة أردوغان في قبرص، يجب أن يُنظر إليها في سياق ما تفعله القوات التركية في شمال سوريا والعراق وفي ليبيا وفي بعض الدول الأفريقية.

وأكّد أن قبرص تعمل على تعزيز أمنها مع جيرانها، وخاصة إسرائيل ومصر، ولكن أيضا مع الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن قبرص وقعت بيان نوايا للتعاون الأمني مع الولايات المتحدة في 2018 وهو "مهم للغاية". وقال إنه من المهم أيضا أن الاتحاد الأوروبي يفكر في تطوير "جناح أمني".

وجدد الوزير القبرصي دعوة تركيا (التي وجهها العام الماضي قادة قبرص ومصر واليونان) لتصبح شريكا في جني الفوائد المحتملة من احتياطيات الغاز البحرية، بينما حث أنقرة على إنهاء أعمالها "العدوانية" في شرق البحر المتوسط.

وأوضح "نحن لا نستبعد أحدا. نريد أن تعمل جميع الدول المجاورة من أجل الاستفادة من إمكانيات الطاقة في منطقتنا".

وقال كريستودوليديس إن جميع دول المنطقة حددت حدودها البحرية باستثناء تركيا، مضيفا أنها رفضت الدخول في علاقات ثنائية لتحديد حدودها مع قبرص أو الذهاب إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا.

وتابع "نريد العمل مع تركيا ونحن مستعدون لذلك. ما نطلبه من تركيا هو احترام القانون الدولي فقط، أي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار".

وأوضح أن جميع الدول الأخرى في المنطقة تدرك فوائد التعاون "ولكن أيضا حقيقة أننا سنتمكن من مواجهة تحديات المنطقة إن كنا متحدين". وأشار كمثال على ذلك إلى حرائق الغابات هذا الصيف في قبرص واليونان وإسرائيل والتي شهدت تقديم العديد من الدول في المنطقة للمساعدة.

وحدد كريستودوليديس أن رؤية قبرص طويلة المدى تتمثل في إنشاء منظمة إقليمية للأمن والتعاون. وقال "إنها المنطقة الوحيدة في العالم التي لا توجد فيها مثل هذه المنظمات. ونعتقد أن جميع دول المنطقة يمكنها أن تجني فوائد من هذا التعاون الإقليمي".

انتقادات حادة لسياسات أنقرة

كيف تراوغ كوريا الشمالية لتجنب العقوبات الدولية

واشنطن - تواصل كوريا الشمالية ممارسة أنشطتها وتجاربها النووية دون مبالاة بالعقوبات الدولية المفروضة عليها، وفي أحدث اختبار لبرامج أسلحتها وصواريخها النووية أطلقت بيونغ يانغ بنجاح الخميس تجربة قالت إنها لصاروخ أسرع من الصوت، مما أثار قلق الولايات المتحدة.

وقالت وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية الجمعة إنّ التجربة "أتاحت التحقّق من الأداء القتالي اللافت للصاروخ... مع إدخال تقنيات مهمة جديدة" عليه.

تجارب تثير مخاوف واشنطن

وهذه التجربة الصاروخية الجديدة هي الأخيرة في إطار سلسلة عمليات إطلاق صواريخ نفّذتها كوريا الشمالية مؤخّرا، بما في ذلك تجربة أجرتها هذا الأسبوع وأكّدت في أعقابها أنّها اختبرت خلالها بنجاح إطلاق صاروخ انزلاقي فرط صوتي، في تطوّر من شأنه إذا ما تأكّدت صحّته أن يغيّر المعادلة، إذ إنّ سرعة الصواريخ الفرط صوتية تزيد عن خمسة أضعاف سرعة الصوت.

وفي العام 2017 أصدر مجلس الأمن الدولي، بمبادرة من إدارة الرئيس الأميركي آنذاك دونالد ترامب، ثلاثة قرارات فرض بموجبها عقوبات اقتصادية مشدّدة على بيونغ يانغ، عقب إجرائها تجربة نووية وتجارب صاروخية.

ولم تظهر كوريا الشمالية حتى الآن أيّ استعداد للتخلّي عن ترسانتها التي تقول إنّها بحاجة إليها للدفاع عن نفسها ضدّ أيّ هجوم قد تشنّه عليها واشنطن، حليفة سيول والتي تنشر في كوريا الجنوبية حوالي 28 ألفا وخمسمئة عسكري لحمايتها من جارتها الشمالية.

وتمثل التجربة الصاروخية الجديدة التي أجرتها كوريا الشمالية الخميس تحديا قبل ساعات على اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي بطلب من واشنطن وباريس ولندن، بشأن تجربة سابقة أعلنت عنها كوريا الشمالية وأكّدت أنّها اختبرت خلالها بنجاح إطلاق صاروخ انزلاقي تفوق سرعته سرعة الصوت.

وتقول مراكز دراسات إن كوريا الشمالية تمضي قدما في تجاربها الصاروخية النووية التي يصفها محللون بأنها تمثل تقدما تكنولوجيا للبلاد، دون خوف من العقوبات الدولية نظرا لأنها أصبحت بارعة في المراوغة لتجنب تلك العقوبات.

ونشرت مؤسسة البحث والتطوير الأميركية مؤخرا دراسة بعنوان "أساليب كوريا الشمالية في تجنب العقوبات"، أعدها كينغ مالوري كبير الباحثين في مؤسسة راند، ومدير مركز الخطر والأمن العالمي بالمؤسسة.

وسبق أن فرضت الأمم المتحدة حزما من عقوبات تقييدية بصورة متزايدة على كوريا الشمالية منذ قيامها بأول تجربة نووية في العام 2006، ومع ذلك فإن تنفيذ تلك العقوبات كان متباينا.

وفي هذه الدراسة، يوضح كينغ مالوري أن كوريا الشمالية منخرطة في أربعة أنواع من أنشطة تجنب العقوبات: أنشطة تساعدها في توفير دخل بالعملة الصعبة، وأنشطة تستخدم العملة الصعبة التي حصلت عليها في شراء المواد الخام الأساسية والتكنولوجيات المحظورة ذات الاستخدام المزدوج، والنقل السري للمواد التي تحصل عليها للتعتيم على انخراط كوريا الشمالية في النشاط النووي، ونقل العملة الصعبة والمعادن الثمينة والمجوهرات دوليا دون أن تظهر ملكية كوريا الشمالية لتلك الأصول.

وأوضحت الدراسة أن هناك أربعة أنواع من الكيانات تشارك في تجنب كوريا الشمالية للعقوبات، وتتمثل في مسؤولي حكومتها المعتمدين لدى سفاراتها، والعاملين الكوريين الشماليين في الخارج، والشركات الوهمية والصورية، والوسطاء الذين يحظون بالثقة كأطراف ثالثة.

ويتيح تجنب العقوبات لكوريا الشمالية تلبية حاجتها الماسة للعملة الصعبة للحفاظ على النظام السياسي القائم، وتمويل برامج الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية. وتلك البرامج تهدد الأمن الدولي، وتسببت في زعزعة الاستقرار ودعم حركات التمرد في معظم دول منطقة الساحل الأفريقي.

كما إن تلك الأنشطة الكورية الشمالية تتسبب أو تسببت بالفعل في إطلاق سباق تسلح بالنسبة للأسلحة النووية والصواريخ الباليستية في دول الشرق الأوسط المجاورة، مما يعرض الدول الأفريقية لخطر مواجهة هجوم صاروخي في المستقبل. كما أدت إلى قتل مدنيين بالأسلحة الكيمياوية.

كينغ مالوري

الأنشطة الكورية الشمالية أطلقت سباق تسلح نووي

وقد أدى الاهتمام العالمي بالأسلحة النووية والسعي لمواجهتها إلى أن تعلن المملكة العربية السعودية أنها سوف تحصل على أسلحة نووية إذا ما حصلت عليها إيران، وقامت بشراء صواريخ من طراز دونغ فينغ "دي.أف 21-" من الصين التي يمكن بواسطتها إيصال الأسلحة النووية إلى أهدافها. كما أن مصر والإمارات العربية أعلنتا عن برامجهما المتعلقة بالطاقة النووية أو قامتا بتعجيلها.

وأكدت الدراسة أنه على الرغم من العدد الكبير للدول التي لها علاقة بنشاط كوريا الشمالية النووي، فإنه ليس من المستحيل التغلب على التحدي الذي يمثله تجنب كوريا الشمالية للعقوبات. فكوريا الشمالية نشطة في 38 دولة أفريقية، ومع ذلك فإن الكيانات ذات العلاقة بتجنب كوريا الشمالية للعقوبات تتركز في أربع دول أفريقية فقط.

ولطالما استخدمت كوريا الشمالية تجارب الأسلحة، وآخرها تجارب الخميس، لإثارة التوتر، في إطار عملية مدروسة بعناية تقول سو كيم من مؤسسة راند للأبحاث إن بيونغ يانغ تسعى من خلالها إلى "جس نبض واشنطن" و"قدرتها على تحمل" الاستفزازات.

وسبتمبر الماضي، أكد سفيرها لدى الأمم المتحدة كيم سونغ أمام الجمعية العامة السنوية أن بلاده لديها "حق مشروع" لاختبار الأسلحة و"تعزيز قدراتها الدفاعية".

لكن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن حذر من أنّ التجارب الصاروخية التي تقوم بها كوريا الشمالية تسهم في زعزعة الاستقرار والأمن.

وتتركز أنشطة كوريا الشمالية المتعلقة بتجنب العقوبات والتي قد تتسبب في أكبر ضرر محتمل، في أربع دول أفريقية هي تحديدا جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا ومالي وموزمبيق.

وأكدت الدراسة الأميركية أنه إذا أدركت حكومات تلك الدول والدول المجاورة والمجتمع الدولي، الأخطار التي يسببها تعاونها مع كوريا الشمالية لأمنها والأمن الأفريقي والدولي وقررت وقف هذا التعاون وفرضت العقوبات، فإنها سوف تسهم إسهاما كبيرا في الحد من المخاطر الأمنية التي تسببها كوريا الشمالية.